



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: نقدي وبنكي

سياسات أسعار الصرف كآلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر
(2021-2022)

تحت إشراف الأستاذ:

ك. د. بشير دريدي

إعداد الطالبات:

ك. رانية قسوم

ك. كلثوم مولاتي

ك. سليمة بن عمر

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا ومقررا
ممتحنا

أستاذ تعليم عالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
أستاذ تعليم عالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أ. د. عدنان محيريق
د. بشير دريدي
أ. د. رحيمة بوصبيح صالح

الموسم الجامعي: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه نحمده

ونشكره كثيراً على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

اللهم إنا نسألك خير الدعاء وخير النجاح وخير العمل والثواب وخير الممات وثبتنا على دينك، وثبت إيماننا وارفح خطايانا ونسألك العلا في جناتك الفردوس الأعلى وصلي وسلم

على خير الخلق مُحَمَّدٌ أما بعد:

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من الأساتذة الكرام إلى كل من ساعدنا

في إنجاز هذه المذكرة، ثم نتقدم بالشكر الجزيل والخاص إلى الدكتور المشرف "دريي بشير"

لمساعدتنا في إنجاز هذا العمل من خلال توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نقدم شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة ونقول لكل هؤلاء جزاكم الله خير وشكراً.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لوجه الله تعالى راجية أن يتقبله مني ويجعل ثوابه في ميزان أعمالي.

إلى قرة عيني رسول الله ﷺ

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما والدي العزيزين

إلى إخوتي وأخواتي وكل الأهل

إلى كل صديقاتي وزوجي وأولادي

كلشوم..

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع سائلة الله العلي التقدير أن ينفعنا به ويوفقنا.

إلى أمي التي سهرت ليالي طويلة من أجل راحتي ومن استيقظت فجرا من أجل دعاء لي التي
كانت سند لي

كمن سندي طوال مسيرتي دراسية من أهلي وأحبي.

رانية..

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه..

وإلى من علمتني الصبر والاجتهاد، الغالية أمي حفظها الله ورعاها وأدامها الله

نورا لدربي...

وإلى زهراتي وفلذات كبدي؛ أولادي الذين تعبوا معي وحرموا مني طيلة الفترة

التي قضيتها في إعداد هذا العمل

وإلى كل إخوتي وأصدقائي وكل من ساعدني ولو بكلمة

سليمة..

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة دور سياسات أسعار الصرف كآلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الاعتماد على مدى فعالية سياسة سعر الصرف وعلى طبيعة البنية الاقتصادية، كما هدفت إلى تحليل العلاقة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات ومعالجة اختلاله باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق دراسة حالة الجزائر (2021-2022) من خلال تحليل إحصائيات ميزان المدفوعات الجزائري وإبراز دور سياسة سعر الصرف الجزائرية في تصحيح الاختلال فيه.

وبعد تحليل الإحصائيات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري.
- أن سياسات سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تأتي بالنتائج المرجوة من أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والسبب يعود إلى التقلبات الحادة لأسعار النفط (سواء ارتفاعها أو انخفاضها)، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على أسعار النفط التي تخضع لعوامل خارجية عن نطاق الدينار الجزائري وارتباطها بالدولار.

وعلى ضوء نتائج الدراسة والإرث النظري حول الموضوع خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- العمل على ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات من أجل إيجاد مرونة أكبر للصادرات والواردات الجزائرية وبالتالي تحقيق شرط مارشال ليرنر.
 - نوصي الباحثين المقبلين على دراسة متغيرات الدراسة بالبحث عن متغيرات أخرى ترتبط بها.
- الكلمات المفتاحية:** ميزان المدفوعات، سياسة سعر الصرف.

Summary:

This study aims to try to know the role of exchange rate policies as a mechanism to correct the imbalance in the balance of payments by relying on the effectiveness of the exchange rate policy and the nature of the economic structure. It also aimed to analyze the relationship between the exchange rate policy and the balance of payments and address its imbalance using the descriptive analytical approach. It was applied Study the case of Algeria (2021-2022) by analyzing the statistics of the Algerian balance of payments and highlighting the role of the Algerian exchange rate policy in correcting its imbalance.

After analyzing the statistics, the study reached the following results:

- There is an inverse relationship between the exchange rate policy and the Algerian balance of payments.

- The exchange rate policies followed in Algeria did not produce the desired results in order to correct the imbalance in the balance of payments. The reason is due to the sharp fluctuations in oil prices (whether they rise or fall), because the Algerian economy relies heavily on oil prices, which are subject to external factors beyond the scope of the Algerian dinar. And its connection to the dollar.

In light of the results of the study and the theoretical legacy on the subject, the research concluded with a set of recommendations, the most important of which are:

- Working to promote exports outside the framework of hydrocarbons in order to create greater flexibility for Algerian exports and imports and thus achieve the Marshall-Lerner condition.

We recommend that researchers who intend to study the study variables look for other variables that are related to them.

Keywords: balance of payments, exchange rate policy.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

الملخص

I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
6.....	المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات

11	تمهيد:
12	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة سعر الصرف
12	المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف
14	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف
18	المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات وآليات تصحيحه
18	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره
20	المطلب الثاني: توازن واختلال ميزان مدفوعات
24	المطلب الثالث: آليات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات
29	المبحث الثالث: دراسات سابقة
29	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
31	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية
34	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة سعر الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان

المدفوعات الجزائري لسنة 2021-2022

36	تمهيد:
37	المبحث الأول: مراحل تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر
37	المطلب الأول: أسعار الصرف في الجزائر لسنة 2021-2022

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري سنة 2021-2022.....	39
المبحث الثاني: سياسات أسعار الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 2021-2022.....	48
المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر.....	48
المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات لسنة 2021-2022.....	54
خلاصة الفصل:	56
الخاتمة.....	57
قائمة المراجع.....	62

فهرس الجداول

- الجدول رقم (1-2): تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات) 42
- الجدول رقم (2-2): يمثل تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات) 44

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (2-1): التطور الشهري لمتوسط سعر الصرف الدينار الجزائري 38
- الشكل رقم (2-2): يمثل تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2018-2022) 40
- الشكل (2-3): يمثل تطورات بنود الميزان التجاري (2018-2022) 41
- الشكل رقم (2-4): تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات 45

مقدمة

المقدمة

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية ولها أهمية محورية كما لها أدوات عدة يمكن لأي دولة استعمالها لعلاج أزماتها والتقليل من مخاطرها وبالتالي تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية لكونها آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الاختلالات والصدمات على المستوى الداخلي والخارجي، كما تعد من أهم الوسائل التي تقوم بمعالجة الاختلال المتواجد في ميزان المدفوعات، والجزائر كونها دولة نفطية شهدت أزمات كبيرة ناتجة من صدمات أسعار النفط مما دفعها تبني مجموعة إصلاحات لإعادة الاستقرار الوطني، حيث اعتمدت على سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحقيق توازنات داخلية والخارجية، بهدف تشجيع ورفع حجم الصادرات والحد من الواردات بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة.

ومن هنا تبرز الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة فقد حصرنا الموضوع في التساؤلات التالية:

- ما المقصود بسياسة سعر الصرف؟
- ما هي أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف؟
- ما هي حالة ميزان المدفوعات الجزائري 2021-2022؟
- هل تمكنت السلطة النقدية الجزائرية من تصحيح الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات باستخدام اسعار الصرف خلال 2021-2022؟

الفرضيات:

- سياسة سعر الصرف هي الطرق التي تحدد بها سعر الصرف.
- من اهداف سياسة سعر الصرف هي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، باستخدام رفع وخفض قيمة العملة.
- ميزان المدفوعات الجزائري 2021-2022 كان يعاني العجز.
- تمكنت السلطة النقدية الجزائرية من تصحيح الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات باستخدام اسعار الصرف خلال 2021-2022.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة وميولنا للتعرف على الموضوع وفهمه.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.

أهداف الدراسة:

- دراسة العلاقة بين سياسة رفع قيمة العملة وميزان المدفوعات.
- محاولة دراسة سياسات أسعار الصرف كآلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.
- معرفة مدى فعالية سياسات الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات في الجزائر.
- محاولة تحليل العلاقة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات ومعالجة اختلاله.

أهمية الدراسة:

❖ تكمن أهمية دراسة موضوع سياسات اسعار الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات كون سياسة سعر الصرف هي مقبض السلطة النقدية في توجيه ميزان المدفوعات حيث يعد هذا الاخير اهم المؤشرات للحالة الاقتصادية للدولة.

- حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود الدراسة الموضوعية من خلال تركيزنا على توضيح الإطار النظري لسياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات وآليات علاج اختلاله، أما الإطار المكاني فهو الجزائر، في حين الإطار الزمني فهو الفترة الممتدة من (2021-2022)

المنهج المتبع:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي بالنسبة إلى الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي (دراسة حالة الجزائر) اعتمدنا على التحليل وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات (أشكال بيانية والتعليق عليه).

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا عدة مشاكل في إعداد البحث خاصة بالنسبة للجانب التطبيقي ومن أهمها:

1- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الحديثة.

2- تقسيم الدراسة:

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، حاولنا تقسيم بحثنا هذا إلى فصلين وهي على النحو التالي:

❖ الفصل الأول: تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم عنصر وهو سياسة سعر الصرف وأهدافها وأدواتها وقمنا في هذا الفصل بعرض الجانب النظري لميزان المدفوعات من خلال جانب الاختلال والتوازن فيه وتحدثنا عن أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها.

❖ الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل دراسة تحليلية لسياسة سعر الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2021-2022.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسياسة سعر
الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أحد العناصر الأساسية في الاقتصاد الدولي، حيث يعكس قيمة عملة دولة معينة بالنسبة لعملة دولة أخرى. وتلعب أسعار الصرف دوراً حيوياً في تحديد القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية، حيث تؤثر على تكلفة الصادرات والواردات. توازنات أسعار الصرف يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، معدلات الفائدة، الاستقرار السياسي، والتوقعات الاقتصادية المستقبلية. فهم ديناميكيات سعر الصرف يساعد على تفسير التحركات الاقتصادية الكبرى، ويوفر أداة هامة للمستثمرين، الشركات، وصناع القرار لاتخاذ قرارات مستنيرة في البيئة الاقتصادية المتغيرة، ويحدد سعر الصرف وفق تقنية تسمى سياسة سعر الصرف

وفي هذا الفصل سنتعرف على مفاهيم سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة سعر الصرف

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وآليات تصحيح الاختلال فيه

المبحث الثالث: دراسات سابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة سعر الصرف

إن تبادل العملات بين دول العالم أدى إلى ظهور ما يسمى بسياسة سعر الصرف التي تعد أداة مهمة في تنظيم أسعارها والحفاظ على استقرارها، تبعاً للأوضاع الاقتصادية التي تناسبها.

المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة أسعار الصرف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدوات سياسة سعر الصرف، فسياسة أسعار الصرف تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتساهم في إعادة توزيع الدخل، كما تستطيع سياسة أسعار الصرف أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا نحاول في هذا المطلب التطرق إلى الدور الذي تقوم به سياسة أسعار الصرف في تحقيق الأهداف وذلك النحو التالي¹.

أولاً: دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعني هذا الهدف تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم والتواصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي أي أعلى مستويات استغلال المتاحة للاقتصاد وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع وفي الذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي.

وهكذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها انخفاض القوة الشرائية للنقود. والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد، والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع النشاط الانتاجي².

¹ صالح اويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (1990-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص34.

² نفس المرجع أعلاه، ص35.

ثانيا: دور سياسة سعر الصرف في تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية الى تحويل إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهنا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إدماج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها.

كما ينعكس أثر تغيير في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ثالثا: دور سياسة سعر الصرف في إعادة توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القيمة القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسي الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (الارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة العاملة في القطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها³.

رابعا: دور سياسة سعر الصرف في التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، كما تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، من التعريفات السابقة

³ سالم عبد المرحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص115-116.

يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل، أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي.⁴

المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف وأهم هذه الأدوات هي⁵:

أولاً: تعديل سعر صرف العملة

تقوم بعض الدول بتعديل سعر صرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى، وذلك لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تلجأ العديد من الدول إلى استعمال سياسة تخفيض قيمة عملتها لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، ففي فترة الكساد العالمي عانت الكثير من الدول من العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة طريق تخفيض قيمة عملتها حتى تخفف الضغط على ميزان المدفوعات فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعار سلعها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، وتتوقف النتيجة النهائية لسياسة تعديل سعر صرف عملة دولة ما على مدى مرونة عرض وطلب صادراتها ووارداتها فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرناً وكان العرض من منتجاتها المعدة للتصدير مرناً، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات.

⁴ صالح اويابة، المرجع سبق ذكره، ص 38.

⁵ نفس المرجع أعلاه، ص ص: 39-42.

ويشترط هنا عدم قيام الدول الأخرى خاصة التي تتبادل معها بإجراءات مماثلة لتخفيض قيمة عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن تخفيض قيمة العملة، كما يشترط عدم تردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر، فإذا حدث هذا تزول المزايا التي تحصل عليها الدولة المخفضة، والمخطط النظري للتعديل التلقائي في ميزان المدفوعات.

هذه الآلية لا تكون فعالة في جعل الصادرات أكثر تنافسية إذا تسبب انخفاض قيمة العملة المحلية في تضخم، مرتفع، هذا ما يلغي أثر انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملة المحلية.

ثانياً: استخدام احتياطات الصرف

ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها (الاحتياطات الدولية) مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة.

ويقصد بالاحتياطات الدولية تلك الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات أو ضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة.

ويعتبر صندوق موازنة الصرف من أهم الوسائل للتحكم في سعر الصرف، فيهدف إلى تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته أي للاحتفاظ به في مستوى معين وكانت بريطانيا أول دولة أنشأت صندوق لموازنة الصرف وذلك سنة 1932، وجعلت مهمته التدخل لمنع ارتفاع سعر الجنيه الإسترليني والحفاظ على توازن سعر الصرف، وصندوق موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت تصرف سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة، فمهمته هي أن يتدخل ليحتفظ بسعر صرف العملة عند مستوى معين، وكان الغرض من إنشاء صندوق موازنة الصرف في

بريطانيا هو منع المضاربة في حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل من أن تؤثر على قيمة الجنيه الإسترليني.

ثالثا: استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة تسعى السلطات النقدية لتحسين قيمة العملة المحلية وذلك برفع معدل الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن أعلى عائد، وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية مما يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية، وقد لجأت فرنسا إلى هذا الأسلوب عندما رأت أن الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني وهذا برفع معدلات الفائدة في فرنسا أعلى من المعدلات الموجودة في ألمانيا، لكن معدلات الفائدة المرتفعة تؤثر سلبا على النمو.

رابعا: الرقابة على الصرف

تستخدم الرقابة على الصرف لتحقيق العديد من الأغراض وفي مقدمتها المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية وذلك بتقنين الكمية المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة، كما أنه من أهداف الرقابة على الصرف أيضا منع خروج رؤوس الأموال من الدولة بما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية، كذلك فإن من أهداف الرقابة على الصرف وخاصة في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية التي تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد الوطني عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجي للدولة، كما يمكن أن يكون الغرض من الرقابة على الصرف هو الحصول على إيرادات لخزينة الدولة، فضلا عن تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية.

خامسا: إقامة سعر صرف متعدد

يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة

بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة الوطنية ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف، ويهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات وآليات تصحيحه

ميزان المدفوعات هو سجل شامل يلخص جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة والدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة. يعكس هذا الميزان التدفقات المالية الداخلة والخارجة من الدولة، وينقسم إلى ثلاثة حسابات رئيسية: الحساب الجاري، وحساب رأس المال، والحساب المالي.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

هو السجل المحاسبي الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي الحكومة والمواطنين والمؤسسات المحلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتطوي على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والواردات السلعية والخدمية، وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي وإلى غير ذلك.

ولهذا فإنه لا بد أن ينتج عن كل ذلك حقوق والتزامات بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات فـسـجل يعرف باسم "ميزان المدفوعات" وذلك لضمان هذه الحقوق والالتزامات.

يسمى نظام المدفوعات بهذا الاسم نظراً لأن نظام القيد المزدوج يستخدم في إعدادة أي أن أي عملية تجارية تؤثر على كلا الجانبين في ميزان المدفوعات.

بما أن كل عملية تجارية تؤثر على كلا الجانبين في ميزان المدفوعات، هذا من الناحية المحاسبية يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً بشكل دائم⁶.

⁶ هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي، 2008، ص 5.

الفرع الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

يمكننا تقسيم ميزان المدفوعات إلى:

القسم الأول: ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما⁷:

الجانب الدائن: تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية؛

الجانب المدين: تسجل فيه كل عملية يترتب عنها خروج لرؤوس الأموال أو الالتزام بالدفع لدولة أخرى.

القسم الثاني: أما أفقيا فينقسم إلى الموازين أو الحسابات التالية⁸:

1. حساب العمليات الجارية (فوق الخط): يشمل المعاملات المنظورة أي الملموسة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير ملموسة (ميزان الخدمات وكذلك التحويلات من جانب واحد).

أ. الميزان التجاري: يعبر عن الصادرات والواردات من السلع.

ب. ميزان الخدمات: يضم الصادرات والواردات من الخدمات كالصحة التعليم النقل التأمين السياحة.

ج. حساب التحويلات من جانب واحد: تضم المدفوعات المحولة من جانب واحد لغرض المساعدة وقد تكون هذه المساعدات من الافراد الدول او المنظمات الدولية الى اطراف اخرى بدون مقابل بمعنى خروج سلاح أو خدمات بدون دخول رؤوس اموال أو العكس خروج لرؤوس الاموال بدون دخول سلاح أو خدمات مثل الهيايات الهدايا والمساعدات.....الخ

2. حساب رأس المال (تحت الخط): يسجل حركات الوسط الاموال بين البلد وبقية دول العالم وينقسم إلى:

أ. حساب راس المال طويل الاجل: يقصد بها كل حركات رؤوس الاموال التي تزيد عن سنه والتي تكون من دوله الى الخارج او العكس ومثال على ذلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة

⁷ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجماعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2012، ص 229.

⁸ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية السياسية، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص ص

قروض طويلة ومتوسط الاجل عائدات الاستثمارات طويلة الاجل بالإضافة لأوراق المال سواء المحلية أو الأجنبية.

ب. حساب رأس المال قصير الأجل: ويقصد بها كل حركات رؤوس الاموال من الدولة الى الخارج او العكس والتي تتجاوز السنة كالقروض القصيرة مثل الاجل الودائع خاصيه الاجل الاوراق التجارية.

3. حساب صافي الاحتياط من الذهب النقدي والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة: يبين هذا الحساب رصيد الدولة من الذهب النقدي رصيدها من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي والعملات الصعبة الموجودة في خاصيه بنك المركزي.

4. حساب السهو أو الخطأ: ميزان المدفوعات كأى ميزانية بمعنى مجموع الأصول يجب ان تكون متساوية مع مجموع الخصوم في الأخير ولكن في بعض الأحيان قد يكون هناك خطأ أي المجموع الدائن لا يساوي مجموع المدين وبالتالي من أجل تدارك هذا الخطأ يلجأ لهذا الحساب من أجل تصحيحه وتحقيق التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: توازن واختلال ميزان مدفوعات

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات كالاتي⁹:

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

نعلم أن ميزان المدفوعات دائما متوازن من الناحية المحاسبية وذلك بسبب وجود القيد المزدوج الأمر الذي يحتم توازن أو تعادل المدفوعات الإيرادات، وكذلك للدور الذي تتكفل به حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب في موازنة النقصان والزيادة في إيرادات البلد المتحصل من المعاملات الجارية والتحويلات الرأس مالية طويلة الأجل¹⁰، ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين هما كالتالي:

⁹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص365.

¹⁰ عقبة الأخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2017، ص30.

1- التوازن المحاسبي: ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأنه طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين، أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية)¹¹.

2- التوازن الاقتصادي: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه¹². ولكي نتعرف على البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجراءاتهما:

- **النوع الأول:** يعرف بالعمليات ما فوق الخطأ، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات¹³، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط

- **النوع الثاني:** فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط)، وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل

¹¹ حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة الماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017 ص 06.

¹² شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2012، ص 202.

¹³ خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 12.

في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية¹⁴.

الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان المدفوعات، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين المدفوعات والمقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان ولديه صورتان:

الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة المديونية على الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية، أو زيادة المديونية على الدائنة في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات¹⁵.

وهناك عدة اسباب للاختلالات في ميزان المدفوعات نذكر منها¹⁶:

1. اختلال نقدي: إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فعند ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجهة نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي لتلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب، فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية¹⁷.

¹⁴ يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 34 .

¹⁵ حسن خلف فيلح ، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن ، 2004، ص 121.

¹⁶ نقي الحسني عرفان، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط1، عمان الأردن، 1999، ص 125-126.

¹⁷ حورية بن طرية، مرجع سبق ذكره ص 8.

2. **التغيرات الهيكلية:** وتتمثل في تغير ظروف العرض والطلب أو ظروف الإنتاج، فمثلا قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة ما مما يؤثر على صادرات أو واردات هذه الدولة ولمعالجة هذه الاختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية ومعالجتها¹⁸.

3. **التقلبات الدورية:** يعود السبب الأساسي للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في هذه الحالة إلى التقلبات الاقتصادية الدورية التي تحدث والتي تترك آثارها على التجارة الخارجية، فالرواج يؤدي إلى زيادة الواردات، وزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة للسلع مما يؤثر بالتالي على ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في فترة الكساد، ولعلاج هذا النوع من الاختلال يجب إتباع السياسات النقدية والمالية الملائمة.

4. **أذواق المستهلكين:** يؤدي التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية)¹⁹.

5. **تقلبات سعر الصرف**²⁰: إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف، ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال، عند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، يؤدي ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

¹⁸ شقيري نوري موسى، وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 207.

¹⁹ يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 36

²⁰ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 109.

المطلب الثالث: آليات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

هناك عدة آليات تصحح الاختلالات في ميزان المدفوعات نذكر منها:

1. التعديل الآلي لميزان المدفوعات: إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يعتدل تلقائياً.

ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات نفرض أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز، وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائية، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي، حيث يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين.

2. التدخل الحكومي في ميزان المدفوعات: إن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي للدولة، فتغير إحداها يؤدي إلى تغير الآخر، فإن مستويات دخل مرتفعة محلياً يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج، وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخل وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية²¹.

3. إتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية: إن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي فإن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يخفض الواردات ويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما

²¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008، ص28.

يترك آثاره على ميزان المدفوعات، ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي²²:

أ- السياسة المالية عن طريق:

- زيادة الضرائب
- تخفيض الإنفاق الحكومي
- تشجيع الادخار

ب- السياسة النقدية: عمليات السوق المفتوحة - أسعار عليا للفائدة - المتطلبات العليا للاحتياطي.

- الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم.

ج- سياسة سعر الصرف

لسياسة سعر الصرف مجموعة من التعاريف يمكن ذكر منها ما يلي:

سياسة سعر الصرف هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختبار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع الوسائل الأخرى²³.

وأيضاً: تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الحل في توازنه²⁴.

²² شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، مرجع سبق ذكره، ص 210.

²³ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري-قسنطينة، 2005-2004، ص 64-65.

²⁴ سليمة بوعودة، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة الماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2017-2018، ص 13.

ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهما:

- **سياسة الرقابة على الصرف:** تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالباً لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تفشي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج²⁵.

وفي تعريف آخر: لنظام الرقابة على الصرف في دولة ما بأنه عبارة عن الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي، أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة. وتتخلص قواعد اللعبة في ظل هذا النظام فيما يلي:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدول.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- اختفاء سوق الصرف الأجنبي بمعناه المعروف عند الحديث عن قاعدة الذهب الدولية أو نظام تعويم العملات. فعلى الرغم من اختلاف قواعد اللعبة في ظل هذين النظامين، إلا أنه يوجد سعر واحد للصرف الأجنبي لها في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإنه يوجد في الغالب أكثر من سعر للصرف، وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي²⁶.

- **سياسة تخفيض قيمة العملة:** يتمثل إجراء سياسة تخفيض قيمة العملة في تلك العملية التقنية التي تقوم بها السلطات النقدية لتخفيض من قيمة عملتها المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة)، ما يترتب على ذلك انخفاض قيمتها مع جميع العملات وبالتالي فهي إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد

²⁵ مختار مراد فيساح ، مرجع سبق ذكره، ص 50.

²⁶ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ص ص 68-69.

سعر صرف العملة المحمية، والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات، خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد.²⁷

فإذ لم يكن إجراء تخفيض العملة منتشرا في ظل النظام الذهبي، لذلك يمكن اعتباره من أهم الخصائص النظام النقدي الدولي الحالي، إن تخفيض قيمة العملة وإن كان يحقق بعض المزايا للدول التي تجريه، إلا أنه يلحق الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية.²⁸

- سياسة رفع قيمة العملة:

إن مصطلح إرتفاع العملة يشير إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية، حيث تهدف هذه العملية أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.²⁹

4. السياسات التجارية:

أ. تشجيع الصادرات:

- تقديم حوافز للصادرات مثل الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي للمصدرين.
- تحسين جودة المنتجات وتطوير التكنولوجيا لتحسين القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

ب. تقليل الواردات:

- فرض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على الواردات للحد من العجز التجاري.
- تشجيع الإنتاج المحلي للسلع التي كانت تستورد سابقا.

²⁷ علال بن ثابت، جمال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 2015-1986، مجلة دراسات، جامعة الأغواط الجزائر، العدد 2، 2017، ص 26.

²⁸ مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 91.

²⁹ رشيدة زاوية، تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي - حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة غرداية، 2020، ص 41.

5. إجراءات هيكليّة:

تحسين الإنتاجية والتنافسية:

- تنفيذ إصلاحات هيكليّة في الاقتصاد لتحسين الكفاءة والإنتاجية.
- تحسين البنية التحتية وتطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب.

تحسين بيئة الأعمال:

- توفير بيئة أعمال مستقرة وشفافة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تسهيل إجراءات إقامة المشاريع وتخفيض البيروقراطية.

6. السياسات الاقتصادية الكلية:

تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

- الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة لتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي.
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال سياسات نقدية ومالية متوازنة.

7. التعاون الدولي:

الاقتراض من المؤسسات الدولية:

- اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات.
- التعاون مع الدول الأخرى من خلال التفاوض على اتفاقيات تجارية تفضل الصادرات المحلية.

8. إعادة هيكلة الديون:

التفاوض على شروط أفضل للديون:

- التفاوض مع الدائنين لإعادة هيكلة الديون الخارجية بشروط أفضل مثل تمديد فترات السداد أو تخفيض معدلات الفائدة.
- تخفيض عبء الديون يمكن أن يساعد في تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- باستخدام هذه الآليات مجتمعة أو بشكل منفصل، يمكن للحكومات تصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار اقتصادي على المدى الطويل³⁰.

³⁰ نفس المرجع أعلاه، ص 92.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى جانب معين من هذه الدراسة وقد تم تقسيمها إلى مطلبين دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة نادية سحاب سنة 2017، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1994 / 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي.

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة طبيعة العلاقة بين التغير في سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية، حيث تلعب سياسة سعر الصرف المتبعة دورا هاما في استرجاع التوازنات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتحسين رصيد ميزان المدفوعات، كما بينت الدراسة فعالية السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) في تحقيق التوازن في ظل ثبات ومرونة سعر الصرف.

2- دراسة بن طرية جورية سنة 2016، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية.

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدول بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة ميزان المدفوعات.

3- أويابة صالح، سنة 2010، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص التجارة الدولية.

تناولت هذه الدراسة تأثير في سعر الصرف على كل من التوازن الداخلي والخارجي، وتؤثر سياسة سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيرها على موقف ميزان المدفوعات وذلك باستخدام ادوات أهمها تعديل سعر صرف العملة، استخدام احتياطات الصرف، استخدام سعر الفائدة والرقابة على الصرف.

4- دراسة عبد الوهاب زنقيلة سنة 2016، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع علوم اقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري -كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية- على الحساب الجاري، والعلاقة التي تربطهما خلال الفترة 1990-2014، هذه المرحلة التي شهدت فيها الجزائر عدة تغيرات في مجال سياسة الصرف والنتائج والتغيرات التي مست رصد الحساب الجاري ومختلف مكوناته.

وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات التي عرفها الحساب الجاري لم تكن ناتجة عن تغيرات سعر الصرف، وإنما لعوامل أخرى، لذلك فإن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تحقق الأهداف المرجوة منها لعدم توفر شروط نجاحها، كما أن النتائج القياسية خلصت إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة المدى بينهما.

5- دراسة مصطفى عبد الله سنة 2010، تصحيح ميزان المدفوعات -دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970-2009م، (مقالة في مجلة المصرفي، إدارة البحوث والتنمية، العدد 58).

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل أداء ميزان المدفوعات السودان في الفترة 1970-2009 ذلك من خلال شرح مكوناته والعوامل الرئيسية التي تحدد حجم وعمق العجز في القطاع الخارجي وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي التجريبي عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات.

خلصت الدراسة إلى أن أداء القطاع الخارجي قد عرف تحسن منذ تصدير البترول 1999 بالرغم من عدم تمكن الدولة من بناء احتياطا نقدياً مقدرة وأنه يوجد انحسار كبير في الصادرات الغير بترولية عليه لابد من تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في إطار استراتيجية التصنيع.

6- دراسة سلمى دوحه سمة 2015، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وميزان المدفوعات مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني.

خلصت في النهاية أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

1. "The Balance of Payments: Theory and Economic Policy" by Robert Stern (1973).

تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لنظريات ميزان المدفوعات ويستعرض السياسات الاقتصادية المتعلقة به. يناقش كيف يؤثر ميزان المدفوعات على الاقتصاد الكلي، ويغطي موضوعات مثل تأثيرات الأسعار النسبية، تدفقات رأس المال، والسياسات الحكومية.

تعد مرجعاً كلاسيكياً في هذا المجال ويستخدم كأداة تعليمية مهمة لفهم التوازنات الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية.

2. "Balance of Payments Adjustment: Macro Facets of International Finance Revisited" by Augustine C. Arize (2000).

تركز هذه الدراسة على كيفية تعديل ميزان المدفوعات في سياق الاقتصاد الكلي. تناقش الدراسة الأدوات المالية والنقدية التي يمكن استخدامها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتأثيرها على الاقتصاد.

توفر فهماً عميقاً لكيفية التعامل مع الاختلالات في ميزان المدفوعات وتساعد في تصميم سياسات اقتصادية فعالة لتحقيق الاستقرار المالي.

3. "An Analysis of the U.S. Balance of Payments Deficit" by Charles P. Kindleberger (1965).

تحلل هذه الدراسة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الستينيات، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى هذا العجز. تشمل الدراسة أيضاً مقترحات للسياسات الممكنة لمعالجة هذا العجز.

تقدم دراسة تاريخية مهمة لفهم العجز في ميزان المدفوعات وكيفية تأثيره على الاقتصاد الأمريكي والسياسات الاقتصادية خلال تلك الفترة.

4. "Global Imbalances and the Financial Crisis: Products of Common Causes" by Maurice Obstfeld and Kenneth Rogoff (2009).

تستكشف هذه الورقة العلاقة بين الاختلالات في ميزان المدفوعات والأزمة المالية العالمية. تناقش الأسباب المشتركة التي أدت إلى هذه الاختلالات والأزمة، مثل السياسات النقدية والمالية العالمية، تدفقات رأس المال، وسلوك المستثمرين.

تساهم في فهم كيفية تأثير الاختلالات العالمية في ميزان المدفوعات على الاستقرار المالي العالمي وتقديم رؤى حول كيفية تجنب أزمات مستقبلية.

5. "Exchange Rates and International Finance" by Laurence S. Copeland (2014).

تغطي هذه الدراسة مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بأسعار الصرف والتمويل الدولي، بما في ذلك تأثير ميزان المدفوعات على أسعار الصرف والسياسات المالية. يناقش أيضاً النظريات المختلفة المتعلقة بأسعار الصرف وكيفية تأثيرها على التجارة الدولية.

يعد مصدراً تعليمياً ممتازاً لفهم التفاعل بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف والتمويل الدولي، ويساعد الأكاديميين والمهنيين في تحليل السياسات المالية والنقدية.

6. "The Impact of Exchange Rate Regimes on the Real Exchange Rate – A Study of the CFA Franc Zone" by Michael Bleaney and David Fielding (2002).

تدرس هذه الورقة تأثير نظم أسعار الصرف المختلفة على سعر الصرف الحقيقي في منطقة الفرنك الإفريقي، وتكشف العلاقة بين ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي في هذه المنطقة. تشمل الدراسة تحليلاً للمزايا والعيوب المرتبطة بالنظم المختلفة لأسعار الصرف.

توفر رؤية مهمة حول كيفية تأثير سياسات أسعار الصرف على الاستقرار الاقتصادي في المناطق النقدية المحددة، مما يساعد على صياغة سياسات اقتصادية ملائمة.

خلاصة الفصل:

ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم، هناك حسابان مهمان في ميزان المدفوعات هما الحساب الجاري وحساب رأس المال، كما يحتوي الحساب الأول على الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات حيث تحتوي هذه الأخيرة على الإعانات، الهدايا والمنح .

تتمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن.

تلعب سياسة سعر الصرف دورا أساسيا في تصحيح الاختلال الأساسي لميزان المدفوعات بالتخفيض أو الرفع، ويجب أن تتوفر عدد من الظروف المواتية لضمان تخفيض سعر العملة أو رفعه، من حيث:

ارتفاع قيمة العملة ← زيادة الجاذبية للواردات وتقل القدرة التنافسية للصادرات

انخفاض قيمة العملة ← ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات و تقل جاذبية الصادرات

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لسياسة سعر
الصرف كآلية لتصحيح اختلال
ميزان المدفوعات الجزائري
لسنة 2021-2022

تمهيد:

بعد ان تطرقنا سابقا في الجانب النظري من سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات سنحاول التطرق في هذا الفصل لدراسة تحليلية للسياسة المتبعة من طرف السلطة النقدية الجزائرية من أجل معالجة الخلل على مستوى ميزان المدفوعات وذلك خلال الفترة (2021-2022)، وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: مراحل تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الثاني: سياسات أسعار الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 2021-2022.

المبحث الأول: مراحل تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر

عرف نظام الصرف الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات وتطورات وذلك طبقا لمرحلة التنمية الاقتصادية، وتميزت بالتدخل الإداري في تحديد الأسعار وإعادة النظر في سياسات سعر الصرف.

المطلب الأول: أسعار الصرف في الجزائر لسنة 2021-2022

عرفت سنة 2022 مستويات تاريخية للدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية في ظل انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي ورفع البنك الفدرالي الأمريكي لمستويات الفائدة لتواجه ارتفاع التضخم. ارتفعت قيمة المتوسط السنوي للدولار الأمريكي في عام 2022 بنسبة 12,3% مقابل اليورو و 11,6% مقابل الجنيه الإسترليني و 4,5% مقابل اليوان الصيني، مقابل انخفاضات بنسبة 3,6% و 6,9% و 6,6% على التوالي في عام 2021. كذلك، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدولار الكندي والرائد الجنوب افريقي في حين سجل انخفاضا في 2021 مقابل هاتان العملتان.

في المقابل، واصل الدولار الأمريكي ارتفاعه مقابل الين الياباني وسجل زيادة بقدر 19,8 في 2022 لكنه انخفض مقابل الريال البرازيلي بنسبة 4,3% مقابل ارتفاع بنسبة 4,6% في سنة 2021.

في مثل هذه البيئة وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط والنشاط الاقتصادي المحلي والدولي، عكست وتيرة الدينار الجزائري في 2022 بشكل أساسي تطور الدولار الأمريكي مقابل اليورو. في المتوسط السنوي، انخفضت قيمة الدينار الجزائري مرة أخرى في عام 2022 بنسبة 4,9% مقابل الدولار الأمريكي لكنه ارتفع بنسبة 6,8% مقابل اليورو مقابل انخفاضات بنسبة 6,1% و 9,3% على التوالي في عام 2021.

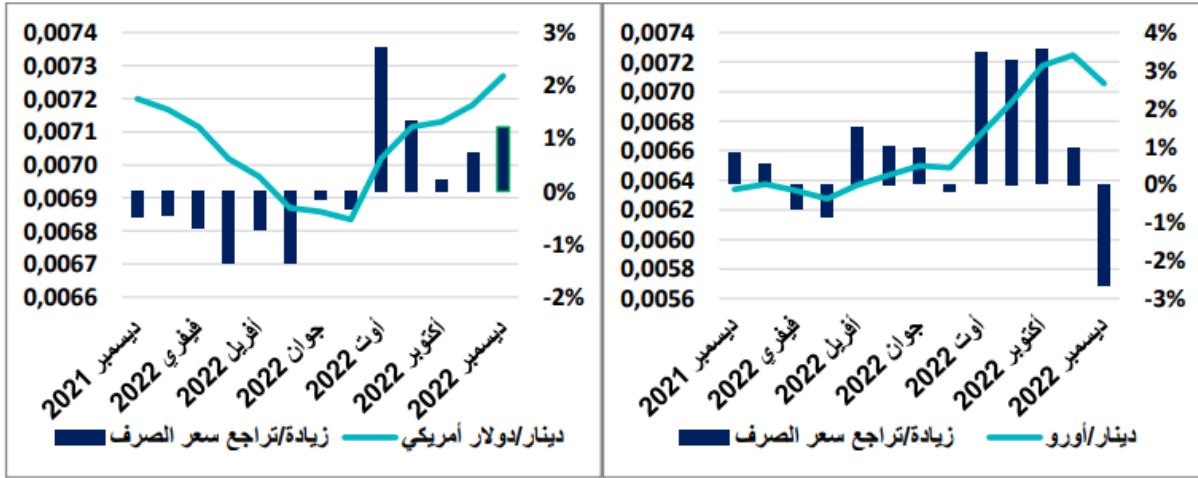
مقابل الدولار الأمريكي، سجل المتوسط الشهري للدينار الجزائري في 2022 والى غاية شهر جويلية انخفاضات شهرية اقل من 2، في المقابل، ومنذ شهر أوت ارتفعت قيمة الدينار الجزائري على مدار الخمس أشهر الأخيرة من السنة. كمتوسط شهري، ارتفع الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بـ 1% بين شهر ديسمبر 2021 وديسمبر 2022.

من ناحية أخرى وبعد انخفاض قيمته في جانفي وفيفري 2022 بنسبة 0,7 و 0,9% مقابل اليورو، شهد الدينار الجزائري فترة من الارتفاع، متقطعة بانخفاض في شهر جوان (-0,2%)، دامت الى غاية شهر أكتوبر. مع ذلك، شهد الشهرين الأخيرين من السنة انخفاضا في قيمة الدينار مقابل اليورو بنسبة 72,5 و 2,7% على التوالي. أدى مجمل هذه التغيرات الى ارتفاع الدينار الجزائري مقابل اليورو بنسبة 7,9% بين ديسمبر 2021 وديسمبر 2022.

سعر الصرف، الذي يؤدي دورا رئيسيا في استعادة الاختلالات من خلال التأثير على ميزان المدفوعات والإنتاج والأسعار، يجب أن يكون متسقا التوازنية على المستوى المحلي، ميز التحسن في رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري الوضعية الاقتصادية عام 2022 كونها مرتبطة بالأساسيات التي تحدد مستوى سعر الصرف التوازني، أسفر تطور هذان المتغيران بالإضافة الى عوامل أخرى فارقا موجبا بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وقيمه التوازنية هذا التعزيز في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ترك مجالا لبنك الجزائر للتدخل على مستوى سوق الصرف واستعمال سعر الصرف كأداة لمواجهة المنحى الذي يأخذه التضخم في الأشهر الأخيرة³¹.

³¹ التقرير السنوي 2022 ،موقع بنك الجزائر ، www.bank-of-algeria.dz ص85

الشكل (1-2): التطور الشهري لمتوسط سعر الصرف الدينار الجزائري



سجل المتوسط الشهري للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2022 إلى غاية شهر جويلية انخفاضات شهرية أقل من 2%، ومنذ شهر أوت ارتفعت قيمة الدينار الجزائري على مدار الخمس اشهر الأخيرة من سنة 2022 كمتوسط شهري ارتفع الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي حوالي 1% بين شهر ديسمبر 2021 وديسمبر 2022.

وسجل المتوسط الشهري للدينار الجزائري انخفاض قيمته في شهر فيفري ومارس 2022 بنسبة 0.7% و 0.9% مقابل اليورو، وبعدها ارتفع في شهر أفريل وبقي في تذبذب (ارتفاع وانخفاض) إلى غاية ديسمبر 2022 بقي منخفض في شهر ديسمبر ومن هنا سياسة سعر الصرف (رفع أو خفض قيمة الدينار الجزائري) تؤدي دورا رئيسيا في استعادة الاختلالات الموجودة في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري سنة 2021-2022.

1- تطور ميزان المدفوعات:

ارتفع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، الذي لا يزال قريبًا جدًا من ميزان الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي للمعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين بشكل كبير في عام 2022، محققا فائضا قدره 18,47 مليار دولار مقابل عجز بلغ 1,48 مليار دولار قبل عام.³²

³² التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2022، مرجع سابق د.ص 85.

1-2- الحساب الجاري وحساب رأس المال:

بعد تسجيل عجز بنحو 4,57 مليار دولار في عام 2021، سجل الحساب الجاري والرصيد الرأسمالي فائضا قدره 19,30 مليار دولار في عام 2022 على الرغم من العجز المتراكم في ميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي وميزان حساب رأس المال. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى تحسن الميزان التجاري الذي انتقل رصيده من 1,23 مليار دولار في عام 2021 إلى 26,77 مليار دولار في عام 2022، في سياق اتساع عجز ميزان الخدمات البالغ 696,63 مليون دولار أما بالنسبة لميزان الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) فقد زاد فائضه بمقدار 182,30 مليون دولار ليستقر عند 2,14 مليار دولار في عام 2022.

على الرغم من ارتفاع طفيف في واردات السلع، سجل الميزان التجاري فائضا قدره 26,77 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بفائض قدره 1,23 مليار دولار في عام 2021، أي زيادة قدرها 25,54 مليار دولار. بلغ إجمالي صادرات السلع 65,53 (FOB) مليار دولار في عام 2022، بزيادة 26,89 مليار دولار مقارنة بعام 2021 (38,64 مليار دولار في عام 2021).

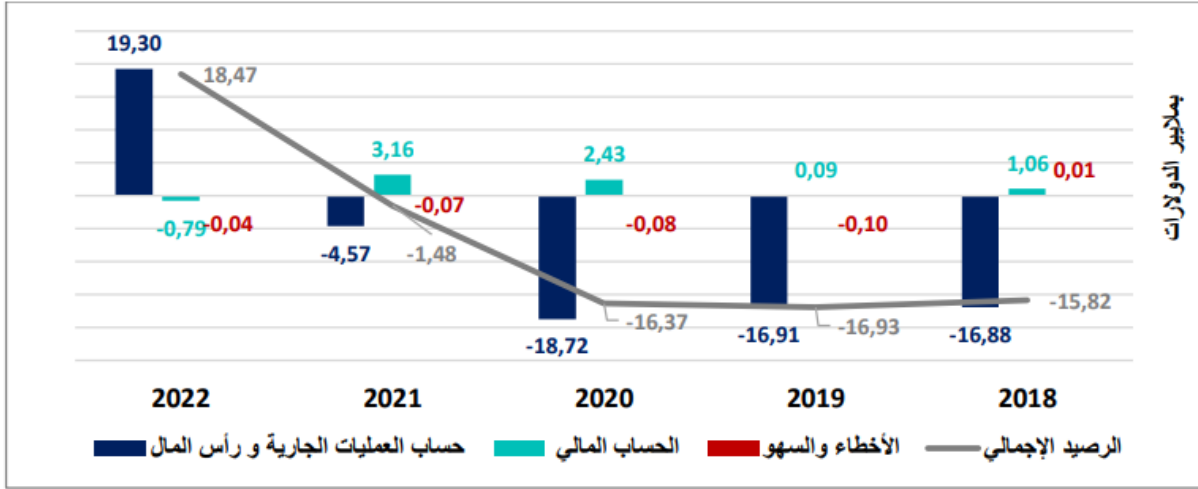
ارتفعت صادرات المحروقات، التي تمثل 90,88% من إجمالي الصادرات بنسبة 74,84% في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و2020 بنسبة 34,70 (انتقالا) من 64,44 دولارًا في عام 2019 إلى 42,08 دولارًا في عام 2020، ارتفع متوسط سعر برميل البرنت ليصل إلى 72,75 دولارًا عام 2021 ثم 103,65 دولارًا عام 2022 أي بزيادة قدرها 42,47%.

من جانب آخر، شهد متوسط الأسعار السنوية للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال أيضا زيادات كبيرة بين عامي 2021 و2022 + 178,50 للغاز الطبيعي و + 104,59% للغاز الطبيعي المسال، وهذا في سياق انخفاض الكميات المصدرة.³³

³³ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2022، مرجع سابق د.ص 86

الشكل (2-2): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2018-2022)



سجل رصيد الحساب المالي عجزا في سنة 2022 قدره 0.79% مليار دولار مقارنة بفائض قدره 3,16 مليار دولار في عام 2021 وراجع هذا الانخفاض في الرصيد الحساب المالي الى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2022 وأيضا يكون من حقوق السحب الخاصة التي قدمها الصندوق النقد الدولي عام 2021 والتي كان لها تأثير على رصيد الحساب المالي.

اما السهو والخطأ فانخفض في سنة 2022 بالنسبة الى سنة 2021 ومن هنا نقول ان ميزان المدفوعات الجزائري في حالة فائض.

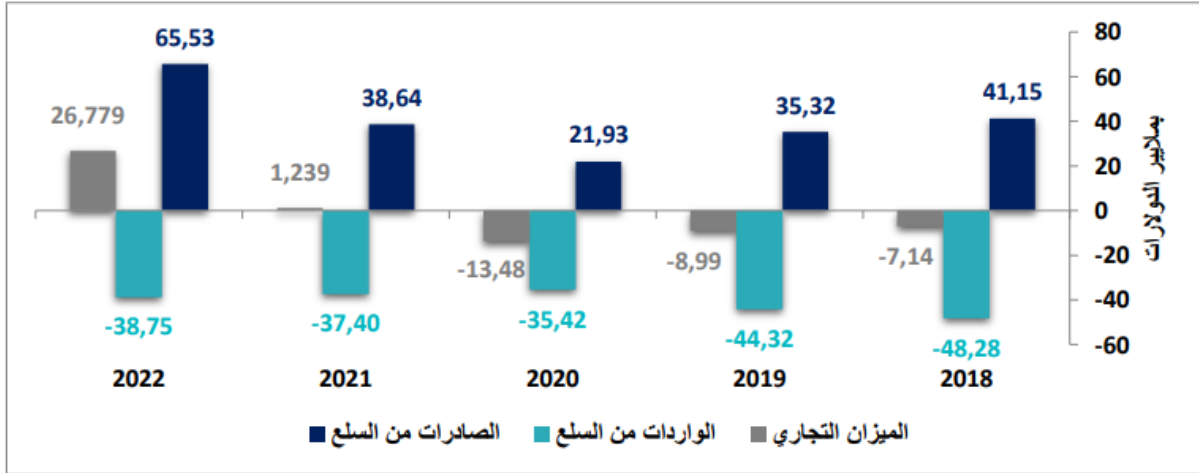
أدت هذه الزيادة في أسعار النفط والغاز إلى زيادة صادرات المحروقات من 34,06 مليار دولار في عام 2021 إلى 59,55 مليار دولار في عام 2022، أي زيادة قدرها 25,49 مليار دولار.

رغم صغر حجمها وعدم تنوعها إلى حد كبير تماشيا مع النظام الإنتاجي، بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر بـ 5,98 مليار دولار في نهاية عام 2022 بزيادة 3057% عن عام 2021.

ارتفعت الصادرات من المنتجات شبه المصنعة، والتي تمثل 85,1% من صادرات السلع خارج المحروقات، بنحو 46 (من) 3,486 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 5,086 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022. ضمن هذه المجموعة من المنتجات سجلت صادرات الأسمدة أكبر زيادة (+1,124 مليار دولار لتصل إلى 3,243 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 2,119 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021. وسجلت صادرات الحديد والصلب ثاني أكبر زيادة (252 مليون دولار) لترتفع من 351 مليون دولار

في نهاية ديسمبر 2021 إلى 603 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022 وتسجيل ثالث أكبر زيادة (209 ملايين دولار)، بلغت صادرات الإسمنت 424 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 215 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021.

الشكل (2-3): تطورات بنود الميزان التجاري (2018-2022)



ارتفعت صادرات المواد الأولية، والتي تمثل 4,4 من صادرات السلع خارج المحروقات بنحو 81 مليون دولار، لتنتقل من 182 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 263 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022. ويرجع معظم هذه الزيادة إلى زيادة صادرات الفوسفات بقيمة 102 مليون دولار (98) مليون دولار نهاية ديسمبر 2021 مقابل 200 مليون دولار نهاية ديسمبر (2022).

أما بالنسبة للواردات السلعية، فبعد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2016-2020)، سجلت زيادة هذا العام بنحو 3,61، لترتفع من 37,405 مليار دولار في 2021 إلى 38,757 مليار دولار في 2022.

تتعلق الزيادة في واردات السلع بشكل رئيسي بمجموعات "المنتجات شبه المصنعة" و "المواد الأولية" و "المواد الغذائية". وفيما يتعلق بمجموعات "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" و "المعدات والزراعية" و "المعدات الصناعية"، فقد شهدت انخفاضا في عام 2022 مقارنة بعام 2021.³⁴ ش

³⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2022، مرجع سابق د.ص 86

الجدول (2-1): تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

النسبة المئوية للتغيير	2022		2021		
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
المحروقات	90,88%	59 549	88,15%	34 058	
خارج المحروقات	9,12%	5 977	11,85%	4 578	
الكهرباء	2,72%	162	1,72%	79	
المنتجات نصف المصنعة	85,09%	5 086	76,15%	3 486	
المنتجات الغذائية	4,51%	269	12,56%	575	
المواد الأولية	4,40%	263	3,97%	182	
التجهيزات الصناعية	1,41%	84	4,11%	188	
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	1,85%	111	1,38%	63	
التجهيزات الفلاحية	0,03%	2	0,02%	1	
أخرى	0,00%	0	0,09%	4	
إجمالي السلع		65 526		38 636	
	69,60%				

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)³⁵

وشهدت واردات المنتجات شبه المصنعة، والتي تمثل 24,72% من إجمالي واردات السلع، أكبر زيادة (2,27 مليار دولار)، حيث ارتفعت من 7,31 مليار دولار في عام 2021 إلى 9,58 مليار دولار في عام 2022. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى واردات البولي أسييتال البولي إيثرات وراتجات الايبوكسي الأخرى (233) مليون، (دولار، بوليمرات الإيثيلين (212 مليون دولار) وكذلك منتجات الحديد المسطح أو الصلب (196) مليون دولار).

سجلت واردات السلع الغذائية، والتي تمثل 26,7% من إجمالي واردات السلع، ثاني أكبر زيادة (1,492 مليار دولار)، حيث ارتفعت من 8,877 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 10,369 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022. وتتعلق هذه الزيادة بشكل رئيسي بواردات الحبوب (1,22 مليار دولار). تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2022 ظلت الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الأساسية، وخاصة المواد الغذائية، أعلى بكثير من مستوياتها في عام 2021، على الرغم من بدء انخفاض الأسعار الذي يبدو أنه يبدأ من يونيو 2022.

³⁵ مديرية ميزان المدفوعات . من موقع بنك الجزائر bank of algeria ، www.bank-of-algeria.dz

فيما يتعلق بالمواد الأولية 10,4% من إجمالي واردات السلع، سجلت وارداتها ثالث أكبر زيادة (+ 636 مليون دولار، حيث ارتفعت من 3,401 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 4,037 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022. هذه الزيادة تتعلق في المقام الأول ب واردات البذور والفواكه الزيتية 367 مليون (دولار) والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية 233 مليون دولار).

من جهة أخرى تراجعت واردات المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية (التي تمثل 21,47% و 13,63% من إجمالي واردات السلع)، بمقدار 837 مليون دولار و 1,22 مليار دولار على التوالي بين ديسمبر 2021 وديسمبر 2022.

أما الواردات من المنتجات الزراعية (التي تمثل نسبة 0,53% من إجمالي الواردات السلعية)، فقد انخفضت بمقدار 43 مليون دولار في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث انتقلت من 247 مليون دولار إلى 204 ملايين دولار هذا الانخفاض هو في الأساس نتيجة انخفاض واردات ملحقات أنابيب الحديد والفولاذ.

ارتفعت واردات الطاقة التي تمثل 1,50% من إجمالي واردات السلع في عام 2022، بشكل طفيف، من 513 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 581 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022.

وفيما يتعلق بعجز بند "الخدمات خارج عوامل الإنتاج" فقد ارتفع في عام 2022 بنحو 697 مليون دولار مقارنة بعام 2021، حيث وصل إلى 4,38 مليار دولار مقابل 3,68 مليار دولار في عام 2021. ونجم هذا العجز عن انخفاض مستوى الصادرات (3,55 مليار دولار مقابل واردات بلغت 7,93 مليار دولار عام 2022 مقابل 6,91 مليار دولار عام 2021).

بالتفصيل تتكون واردات الخدمات في عام 2022 بنسبة 39,67 من خدمات النقل، وبنسبة 30,41% من خدمات الأعمال الأخرى للمؤسسات، وحوالي 8,21 من خدمات البناء.

الجدول (1-2): تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

النسبة المئوية للتغيير	2022		2021		
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%13,35	%1,50	581	%1,37	513	المحروقات
					خارج المحروقات
%31,02	%24,72	9 581	%19,55	7 313	المنتجات نصف المصنعة
%16,81	%26,75	10 369	%23,73	8 877	المنتجات الغذائية
%18,67	%10,41	4 036	%9,09	3 401	المواد الأولية
%-9,14	%21,47	8 321	%24,48	9 158	التجهيزات الصناعية
%-18,71	%13,63	5 282	%17,37	6 498	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية
%-17,49	%0,53	204	%0,66	247	التجهيزات الفلاحية
%-72,60	%0,99	383	%3,74	1 398	أخرى
%3,61		38 757		37 405	إجمالي السلع

³⁶ وارتفعت واردات خدمات النقل، المرتبطة بقوة بواردات السلع، في عام 2022، لتصل إلى 3,15 مليار دولار مقابل 2,71 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 438 مليون دولار. وبلغت واردات خدمات الأعمال الأخرى للمؤسسات، والتي تمثل 30,41% من إجمالي واردات الخدمات، 2,40 مليار دولار عام 2022 مقابل 2,08 مليار دولار عام 2021 بزيادة قدرها 319 مليون دولار.

شهدت خدمات البناء انخفاضاً طفيفاً في عام 2022 مقارنة بعام 2021 بنحو 118 مليون دولار. وقد وصلت هذه الخدمات إلى 771 مليون دولار في عام 2021، ثم تراجعت في عام 2022 لتسجل 653 مليون دولار.

وفيما يتعلق ببند الدخل الأولي دخل عوامل الإنتاج) فقد ارتفع عجزه بشكل كبير من 4,01 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 5,20 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022. ويرجع سبب هذه الزيادة في العجز إلى زيادة التحويلات من الشركاء للشركة الوطنية النفط والغاز في سياق عالمي تميز بارتفاع سعر البرميل في عام 2022.

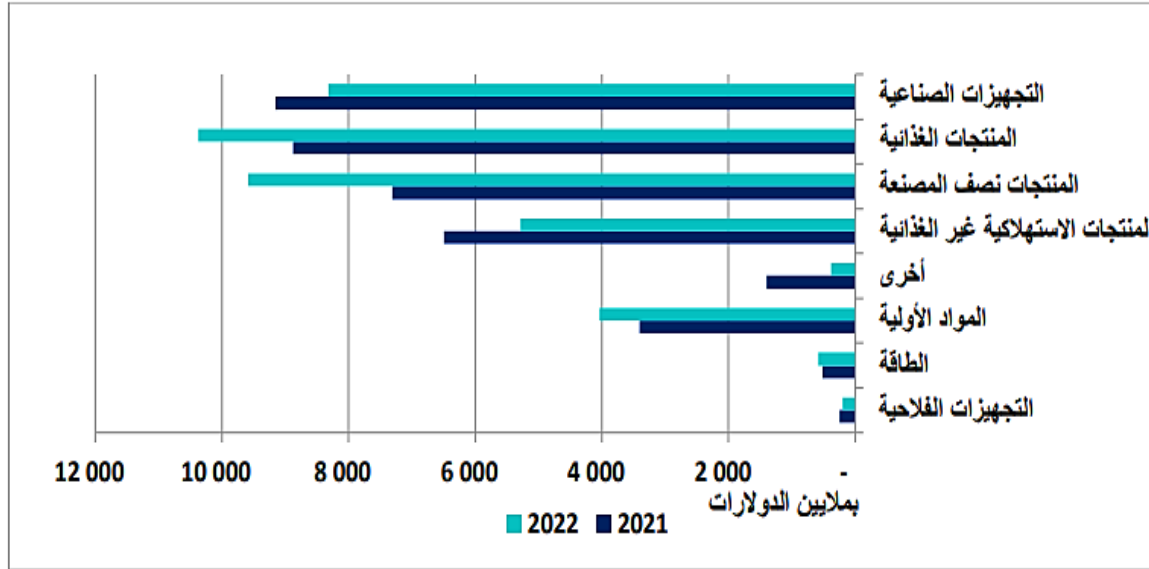
أما بالنسبة لبند الدخل الثانوي التحويلات الجارية) فيستمر في تسجيل الفوائض منذ عدة سنوات، مع ارتفاع طفيف في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وبالفعل ارتفع هذا الأخير

³⁶ مديرية ميزان المدفوعات . من موقع بنك الجزائر bank of Algeria.

من 1,95 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 2,17 مليار دولار نهاية ديسمبر 2022.

وأخيراً، سجل حساب رأس المال عجزاً بنحو 17,74 مليون دولار نهاية عام 2022 مقابل عجز قدره 53,48 مليون دولار بنهاية عام 2021.³⁷

الشكل (2-4): تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات



1-2- الحساب المالي:

سجل رصيد الحساب المالي (باستثناء الأصول الاحتياطية) عجزاً قدره 795 مليون دولار في عام 2022 مقارنة بفائض قدره 3,16 مليار دولار في عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، ولكن أيضاً بسبب التخصيص الاستثنائي من حقوق السحب الخاصة التي قدمها صندوق النقد الدولي عام 2021، والتي كان لها تأثير على رصيد الحساب المالي.

وفيما يتعلق بصافي الاستثمارات المباشرة، فقد شهد صافي تدفقات داخلية بقدر 19,97 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 921,20 مليون دولار نهاية ديسمبر 2021. وبالفعل، فإن عام 2022 يظهر رصيدا استثنائيا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، بسبب عمليات سحب الاستثمارات الكبيرة التي تمت في ذلك العام وبعد أن استحوذت الدولة الجزائرية عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار على حصص شركة VEON Holding في رأس مال (OTA) Omnium Télécom Algérie، بلغت قيمة

³⁷ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2022، مرجع سبق ذكره ص 86.

التحويلات المالية بموجب هذا البيع قرابة 682 مليون دولار. كما تعرضت هذه الشركة لعملية سحب أخرى من المساهمين Global Telecom Holding بحوالي 68 مليون دولار أمريكي خلال نفس العام.

وهكذا انتقل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من 870 مليون دولار في عام 2021 إلى 91 مليون دولار في عام 2022 (بما في ذلك القروض بين المؤسسات الأم وفروعها).

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجزائرية في الخارج، فقد شهدت زيادة كبيرة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث أدت إلى صافي تدفقات خارجية بنحو 71,13 مليون دولار مقابل تدفقات وافدة بقدر 51,54 مليون دولار في عام 2021. فتحت الاستثمارات الجزائرية في الخارج مكانة جديدة هذا العام بتحويلات أجرتها أربعة بنوك عامة، وهي بنك الجزائر الخارجي، والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لافتتاح بنكين جزائريين في السنغال وموريتانيا.³⁸

سيساهم الارتفاع الذي يسجله الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار بامتصاص التضخم ورفع القدرة الشرائية للمواطنين مع تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني الذي سجل إنتعاشا غير مسبوق مقارنة بالسنوات الماضية خاصة أمام ما حملته تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ككل، حيث يعد تحسن العملة الجزائرية راجع لتطور الإنتاج المحلي وكذا ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات والتي من المنتظر أن تبلغ 7 مليار دينار مع نهاية سنة 2022.

على ضوء المعطيات الرسمية المتوفرة تعتبر سنة 2022 بالفعل سنة إقلاع اقتصادي، في ظل المؤشرات الإيجابية التي مازالت تشهدها الساحة الاقتصادية، وهذا راجع لتحسن إيرادات الجزائر خاصة في قطاع المحروقات وكذا الصادرات خارج المحروقات ناهيك عن إنتعاش التجارة الخارجية وتعافي الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتعافي الدينار أمام سلة العملات الأجنبية ما ينبأ بسنوات مثمرة³⁹. ومن هنا فإن سياسة الصرف المعمول بها في هذه الحالة هي رفع قيمة الدينار الجزائري.

³⁸ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2022، مرجع سبق ذكره ص 86.

³⁹ ام كلثوم جيلون، في ظل ارتفاع قيمة الدينار الجزائري.. 2023 “تأكيد التعافي” - “2024” جني الثمار،

<https://almostathmir.dz>

المبحث الثاني: سياسات أسعار الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات

الجزائري لسنة 2021-2022

يتتبع هذا المطلب أهم قرارات السياسة النقدية إضافة إلى تطور المؤشرات النقدية خلال سنة 2022. فبعد أن أظهر الاقتصاد الجزائري مرونة كبيرة في مواجهة موجات كوفيد - 19- وتداعياتها، سجل نتائج حسنة في سنة 2022.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر.

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهما

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تقضي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج⁴⁰، وتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963 عن غيره بالخصائص التالية:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار الجزائري.

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية.

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

⁴⁰ محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974 - 2012،

مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص.100

1. الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10: ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ما يلي:

أ. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:

- **نظام الحصص:** حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية والهدف من هذا الاجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية والإدارة الجيدة للعملة، وحماية الانتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.

- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.⁴¹

ب. **المرحلة الثانية 1971-1977:** تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية؛ جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الاسواق والأسعار العالمية.

ج. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدور ه كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

⁴¹ بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، شهادة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2011، ص 224.

2. الرقابة على الصرف بعد قانون (90-10)

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة، بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد.

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة المراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 10/90 كما يلي:

- تنظيم التداول النقدي؛

- مراقبة وتنظيم الصرف؛

- تسيير المديونية الخارجية.

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد والقرض في مجموعة من النقاط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليونين دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها العملات الأجنبية ببيعاً وشراءً وتساهم بما نسبته 50% من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق والفوائد السائدة في سوق المالية الدولية⁴².

⁴² هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان 2011-2012، ص 77 - 78.

الفرع الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك للأسباب التالية:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛

- التآكل المستمر لاحتياطيات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة؛

- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز؛

- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمتها والرقابة المشددة عليها جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عمدت لتخفيضها في إطار تحقيق ما يلي:

- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها؛

- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار؛

- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛

- إدارة سعر الصرف وتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات، حيث حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن له، لأن عملية التخفيض تؤدي إلى إحداث تغيرات على أسعار كل من الصادرات والواردات، وهذا ما

يعرف بنظرية المرونات، وذلك من خلال التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات.

- مرونة الصادرات: نظريا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في النمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في الميزان التجاري.

فإن أول شرط لنجاح التخفيض من جانب الصادرات هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجاوب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن الـ 90% من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضا ولا ارتفاعا لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي والدول المنظمة " كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب انتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنة تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

وعليه يمكننا القول بأن الاعتماد على سياسة تخفيض قيمة الدينار تعتبر إلى حد ما غير مجدية نظرا لعدم مرونة العرض الداخلي ولا الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية ومن

غير المؤكد الحصول على نتائج ايجابية من هذه العملية إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغيير شامل في هيكل الصادرات.⁴³

- **مرونة الواردات:** من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي ينقل الطلب المحلي والأجنبي نحو السلع المحلية، وإن تخفيض العملة من جانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لأن تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغير مرونة الطلب على ها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير.

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية و السلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا لارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وإن ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وإن كانت مكلفة بالعملة الوطنية للأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا النزيف.

⁴³ محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرفات، أثر سياسات الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث العدد 16، 2016، ص 290.

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف كآلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات لسنة 2021-2022.

أدت الاضطرابات الجيوسياسية العالمية، ولا سيما أزمة الطاقة في أوروبا، إلى ارتفاع أسعار المحروقات النفط وخاصة الغاز)، وبذلك تمكنت الجزائر من تعزيز ميزانها التجاري، بما في ذلك الصادرات خارج المحروقات وخفض وارداتها وزيادة احتياطات الصرف لديها. ومع ذلك، فإن استمرار الضغوط التضخمية المستوردة لا يزال يمثل تحديا رئيسيا على المدينين القصير والمتوسط.

وفي هذا الصدد، بدأ بنك الجزائر منذ مارس 2022 العودة التدريجية إلى الوضع الطبيعي فيما يتعلق بتنفيذ سياسته النقدية، من خلال:

أ) رفع تدابير التخفيف الاحترازية الاستثنائية التي تم وضعها في شهر أبريل 2020،

ب) عملية موجهة للاسترجاع الثنائي للسيولة،

ج) تعديل سعر صرف الدينار الجزائري.

ولمواجهة للارتفاع المستمر في مستويات التضخم المسجل في جميع أنحاء العالم بعد الأزمة الصحية، بدأت البنوك المركزية في تشديد سياساتها النقدية بشكل سريع ومشدد إلى حد ما، من أجل تحقيق هدف استقرار الأسعار.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على فهم واضح لمحددات آلية الانتقال الخاصة بها. إذ يطبق كل بنك مركزي سياسات نقدية مختلفة حسب الظروف الاقتصادية وقنوات الانتقال الخاصة بكل بلد تحدّد بعض الخصائص الرئيسية قنوات الانتقال مثل هيكل ومستوى تطور النظام المالي، وبيئة الاقتصاد الكلي، والإطار القانوني والتنظيمي، من بين أمور أخرى. وبالتالي، لم يتم تنفيذ التوجه نحو التشديد بنفس الوتيرة أو بنفس الطريقة.

تتضمن معايير هذه الاستجابات بشكل طبيعي اختيارا تفاضليا. قد يؤدي التشديد الكبير والسريع جدا إلى الإضرار بالنشاط الاقتصادي، ولكن إذا كان مستوى التشديد غير كافٍ أو إذا لم يتم تنفيذه بسرعة، فسيكون ذلك أكثر كلفة للاقتصاد لاحقا.

وفق هذا المنظور الذي يتسم دائما بالاحتراز والتدقيق يندرج التوجه العام للسياسة النقدية التي نفذها بنك الجزائر خلال سنة 2022.

وعليه، بدأ بنك الجزائر، اعتباراً من مارس 2022 إجراءات تدريجية لعودة سياسته النقدية إلى الوضع الطبيعي من خلال رفع تدابير التخفيف الاحترازية الاستثنائية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تم اعتمادها في 1 مارس 2020 تعليمة 05-2020 والتي تمثل هدفها الأساسي في دعم النظام المصرفي من أجل حماية ثنائي الاقتصاد الوطني من تأثير صدمة الجائحة.

ومع ذلك، حافظ بنك الجزائر خلال سنة 2022 على معدل الاحتياطي الإلزامي عند 2%، ومعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 3% في سنة 2022.

كما تم في شهر جوان 2022 إنهاء العمل بالبرنامج الخاص بإعادة التمويل بمبلغ 2100 مليار دينار الذي أطلقه بنك الجزائر في شهر جويلية 2021. وبلغ المبلغ المسدد في 2022، ما قيمته 463,39 مليار دينار، أي 22% من البرنامج.

كما تجلت عودة السياسة النقدية للوضع الطبيعي في أكتوبر 2022 في استرجاع مستهدف للسيولة بقيمة 300 مليار دينار وهذا لامتناس مصدر السيولة الفائضة التي يمكن أن تكون تضخمية، مع الحفاظ على النظام المصرفي في وضع يسمح بتمويل الاقتصاد الوطني دون أثر المزاحمة ودون تكاليف إضافية.

ويأتي هذا الإجراء تكملة لتعديل سعر صرف الدينار الجزائري بين نهاية جويلية ونهاية سبتمبر 2022 والذي ارتفع بنسبة 4,1% مقابل الدولار الأمريكي يروبنسبة 7% مقابل الأورو، تماشياً مع مستوى توازنه الأساسي، وهذا بعد تحسن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني.

وقد أتاح هذا الإجراء على المدى القصير خفض جزء من التضخم المستورد الذي كانت مساهمته في التضخم الإجمالي أكثر من 70% في سنة 2021 و 61,7% في سنة 2022.⁴⁴

⁴⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2022، مرجع سبق ذكره ص 86.

خلاصة الفصل:

تعرفنا في هذا الفصل على مستويات اسعار الصرف فالجزائر خلال الفترة 2022/2021 التي تميزت بالتذبذب وكذا ميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز سنة 2021، وبالفائض في سنة 2022.

وبعدها تطرقنا الى المراحل والقوانين التي مرت بها سياسة سعر الصرف في الجزائر

وأخيرا سلطنا الضوء على سياسات أسعار الصرف المتبعة خلال فترة الدراسة 2022/2021، حيث في شهر مارس 2022 قامت السلطة النقدية برفع التدابير الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وفي اكتوبر قررت بالعودة الى الوضع الطبيعي وهذا بعد ما تم امتصاص السيولة الفائضة وكان هذا دعما لسياسة الصرف المتمثلة في رفع من قيمة الدينار الجزائري.

الختمة

الخاتمة:

سمحت هذه الدراسة بمعرفة سياسات أسعار الصرف كآلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات على اعتبار أن أسعار الصرف لها تأثير بالغ على ميزان المدفوعات الذي بدوره يعبر عن الوضعية المالية والنقدية لأي دولة حيث تطرقنا إلى الإطار النظري لسياسة سعر الصرف بما في ذلك كونها سياسة اقتصادية قائمة بحد ذاتها كما تطرقنا لآليات وطرق معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وفصل تطبيقي خاص بما تم التطرق إليه في الفصل النظري وإسقاطه على الجزائر خلال الفترة (2021-2022) لتوضيح العلاقة والاثار بينهما في الجزائر التي انتهجت سياسة التخفيض لقيمة العملة وسياسة التعويم المدار تراوح خلالهما ميزان المدفوعات بين الفائض والعجز وحالة شبه التوازن أين يكون كل الفائض والعجز مقبولين وصغيرين.

نتائج البحث:

- يعتبر سعر الصرف أداة مهمة لقياس قيمة العملة مقارنة بالعملات الأخرى وكذلك لقياس درجة تقدم وتنافسية الاقتصاد الوطني، كما أن سعر الصرف يمتلك أنظمة وسياسات توجهه بما يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية للدولة، كما أن هناك العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة لظهور أسعار الصرف.

- يكتسي ميزان المدفوعات أهمية كبيرة كونه يوضح ما دخل للدولة وما خرج منها بواسطة المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين كما يعكس قوة الاقتصاد الوطني، كما أنه توجد العديد من الآليات والسياسات المتعلقة بالصرف التي من شأنها تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

- سياسات سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تأتي بالنتائج المرجوة من أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والسبب يعود إلى التقلبات الحادة لأسعار النفط (سواء ارتفاعها أو انخفاضها) بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير وأساسي على النفط.
- التقلبات الحادة لأسعار النفط يكون تأثيرها أكبر من تأثير سياسات سعر الصرف المتبعة في الجزائر، كما أن هذه الأخيرة تلعب دورا نسبيا في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة استقرار أسعار النفط.
- البند الوحيد الذي يمتلك مرونة ويتميز بالحركية والتغير في ميزان المدفوعات الجزائري هو الميزان التجاري لارتباطه بالصادرات النفطية.
- باقي حسابات وبنود ميزان المدفوعات الجزائري لا تتميز بالحركية ولا بالمرونة مهما كانت سياسة الصرف المتبعة مثل رصيد حساب رأس المال بكل بنوده بالإضافة إلى التحويلات التي لا تتأثر بأي سياسة سعر صرف.

اختبار صحة الفرضيات:

- 1 سياسة سعر الصرف هي الطريقة التي تحدد بها سعر الصرف نعم هي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف العملة الوطنية في السوق الأجنبي.
- 2 لا يمكن القول أن من أهداف سياسة سعر الصرف هي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات باستخدام الرفع أو خفض قيمة العملة بطريقة مباشرة يعني ليس من أهدافها الأولية، من أهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل، استقرار اقتصادي، لكن استخدام ادواتها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات التي من بينها رفع وخفض القيمة.

3 لم يعاني ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2021-2022 العجز بلميزان المدفوعات الجزائري سنة 2021 عانى العجز أما في سنة 2022 عانى فائض.

4 ساهمت تدخلات السلطة النقدية من خلال سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سنة 2022.

التوصيات:

- قبل اتباع أي سياسة صرف معينة لابد من مراعاة حالة الاقتصاد الوطني واختيار سياسة الصرف المناسبة.
- العمل على ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات من أجل إيجاد مرونة أكبر للصادرات والواردات الجزائرية وبالتالي تحقيق شرط مارشال ليرنر.
- عدم اعتماد السلطات على سياسة سعر الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات فقط وإنما تبني اقتصاد قوي من شأنه أيضا تحقيق التوازن.
- توفير الظروف الملائمة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة العجز في رصيد حساب رأس المال.

آفاق الدراسة:

يشكل موضوع سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات مجالا واسعا للباحثين والاقتصاديين، لذا نقترح بعض الجوانب التي لم تتوسع فيها الدراسة لتكون مواضيعا للباحثين مستقبلا:

- آليات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خارج إطار المحروقات. أثر الانفتاح الاقتصادي في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- 1 هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي، 2008.
- 2 أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- 3 السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية السياسية، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- 4 تقي الحسني عرفان ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط1، عمان الأردن، 1999.
- 5 حسن خلف فيلح ، التمويل الدولي، (الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن)، 2004.
- 6 زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر، 2005.
- 7 سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، دار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1994.
- 8 شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الرامي، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، الأردن، 2012.
- 9 شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009.
- 10 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجماعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2012.
- 11 مروان عطون، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، ط1، عين ميلة الجزائر، 1992.

- 12 موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008.
مذكرات:
- 13 بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.
- 14 حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متتوري-قسنطينة، 2004-2005.
- 15 حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016-2017 .
- 16 خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 17 سالم عبد المرحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2 ، 2015-2016.
- 18 سليمة بوعودة، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2017-2018 .
- 19 صالح اويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (1990-2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية ، 2011-2010.

- 20 محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974 - 2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
- 21 مختار مراد فيساح ، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة بنكية، جامعة السعيدة، 2021.2022.
- 22 يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- 23 هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2011- 2012.
- 24 عقبة الأخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2017، ص30.
- a. مجلات:
- 25 علال بن ثابت، جمال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، مجلة دراسات، جامعة الأغواط الجزائر، العدد 2، 2017.
- a. مواقع الكترونية:
- 26 ام كلثوم جبلون، في ظل ارتفاع قيمة الدينار الجزائري.. 2023 “تأكيد التعافي”- 2024 “جني الثمار”، <https://almostathmir.dz>
- a. قائمة المصادر:
- 27 التقرير السنوي 2022 ،موقع بنك الجزائر ، www.bank-of-algeria.dz
- 28 مديرية ميزان المدفوعات . من موقع بنك الجزائر (bank of algeria) www.bank-of-algeria.dz

29 محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرفات، أثر سياسات الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث العدد 16، 2016.